A

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة السابعة والأربعون
"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"

8–11 فبراير/شباط 2021

رصد استخدام إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة وتطبيقه – تحليل الأمانة للمساهمات المقدّمة لتزويد الحدث المواضيعي العالمي بالمعلومات

بيان المحتويات

أولًا – موجز 2

ثانيًا – معلومات أساسية 3

ثالثًا – التطورات في السياق منذ عام 2015 5

رابعًا– المساهمات التي توثّق الخبرات في مجالي استخدام إطار العمل وتطبيقه 7

ألف: لمحة عامة عن المدخلات المقدّمة 7

بـاء: المبادئ التي تكرر ذكرها في المساهمات 8

جيم: طريقة استخدام مبادئ إطار العمل، بناء على أهدافها وأنشطتها الرئيسية 9

دال: المحفّزات 11

هاء: القيود والتحديات 11

واو: الممارسات الجيدة 12

زاي: استخدامات إضافية لإطار العمل 12

خامسًا – الاستنتاجات – التوصيات 13

الملحق 1: المساهمات التي توثّق استخدام إطار العمل على مختلف المستويات 14

الملحق 2: الأحداث المتعددة أصحاب المصلحة بشأن استخدام إطار العمل 17

أولًا – الموجز

1- وافقت ***لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)، في عام 2015، على إطار عمل اللجنة بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة (إطار العمل)***. ويوفّر إطار العمل مجموعة شاملة من المبادئ المترابطة والتكميلية البالغ عددها 11 مبدأً لمعالجة حالات الأزمات الممتدة أو تلك المعرّضة لها.

2- وورد ما مجموعه 52 مساهمة استجابة للدعوات المتعددة التي أطلقتها أمانة اللجنة ليتشاطر أصحاب المصلحة تجاربهم المتعلّقة باستخدام إطار العمل وتزويد الحدث المواضيعي العالمي للجنة، المزمع عقده خلال دورتها السابعة والأربعين، بالمعلومات. وشدّدت المساهمات على أن المبادئ الأحد عشر لإطار العمل مهمة ومفيدة.

3- وتوثّق ست وثلاثون (36) مساهمة من أصل 52 مساهمة التجارب على المستوى الوطني، و8 على المستوى الإقليمي، و8 على المستوى العالمي. وجرت 15 من التجارب الوطنية والإقليمية في أفريقيا، و12 في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و10 في الشرق الأدنى، و7 في آسيا والمحيط الهادئ.

4- وقدّمت مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة المساهمات كما يلي: 20 من المجتمع المدني، و12 من الحكومات، و7 من الجهات الأكاديمية، و5 من القطاع الخاص، و4 من منظمات للأمم المتحدة، و2 من مؤسستين دوليتين للأبحاث، و1 من صندوق للوساطة المالية، و1 من منصة متعددة أصحاب المصلحة.

5- ووثّقت المساهمات طريقة استخدام إطار العمل في حالات الأزمات الممتدة أو تلك المعرّضة لخطر التحوّل إلى أزمة ممتدة، وطريقة اتساق التجارب مع مبادئ إطار العمل، في مجموعة واسعة من الحالات التي تميّزها أنواع ودرجات ومراحل مختلفة من الأزمات الممتدة. كما أبلغت عن تجارب في بلدان ومجتمعات محلية تستضيف أشخاص لاجئين ومشرّدين.

6- ووثّقت المساهمات عددًا من الممارسات الجيدة التي ساهمت في نجاح التجارب المتعلقة باستخدام إطار العمل. وتضمنت الممارسات الجيدة جملة أمور منها **مشاركة جميع الجهات الفاعلة على كل المستويات، بما في ذلك السكّان المتأثّرين والضعفاء**، في عملية تصميم الأنشطة وتنفيذها ورصدها، وتكييف مبادئ إطار العمل مع السياق ومع واقع احتياجات السكان. وتطلّب ذلك **حوارًا مفتوحًا وشفافًا ومستمرًا لتنسيق عمل الجهات الفاعلة كافة** بما فيها الشباب على كل المستويات وعبر جميع القطاعات، مع **تحديد مسؤوليات كل منها ومساءلتها بشكل جيد** لتحقيق الأهداف المشتركة المتفق عليها. وشدد أصحاب المصلحة في اللجنة على أهمية اعتماد منظور المساواة بين الجنسين لإحداث أثر اجتماعي مستدام.

7- وتتمثل التوصية الأهمّ التي قدّمها أصحاب المصلحة في اللجنة وأكثرها تكرارًا في **النهوض بنشر إطار العمل على المستويات كافة**، لا سيما على المستوى القطري، لأن السبب الرئيسي المذكور لعدم استخدام إطار العمل هو نقص الوعي بوجوده. وأوصى أصحاب المصلحة **بإنشاء آليات شفافة ومفتوحة لتنسيق تطبيق المبادئ الأحد عشر لإطار العمل على مستوى الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام**، مما يستوجب مشاركة جهات فاعلة ومنظمات تضطلع بولايات ومهارات وأساليب عمل مختلفة. **وتشكّل مشاركة السكّان المتأثّرين في آليات التنسيق شرطًا أساسيًا لضمان جدوى الأنشطة المقررة واتساقها**. وأوصى أصحاب المصلحة أخيرًا **برصد استخدام إطار العمل، وغيره من المنتجات الصادرة عن اللجنة في مجال السياسات، بشكل منتظم** لقياس التقدّم المحرز في تحقيق رؤية اللجنة المتمثّلة في القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

8- ويستند التقرير إلى مساهمات طوعية توثّق التجارب في مجال استخدام إطار العمل. ولا يتيح خطوط أساس لعمليات الرصد المستقبلية بل يستحدث مرجعًا عبر توفير معلومات بشأن العمل الجاري ومكانه ومن يقوم به. وهذا جزء من الدور الذي تؤديه اللجنة لتعزيز المساءلة والممارسات الجيدة[1].

ثانيًا – معلومات أساسية

9- قررت اللجنة، في دورتها الرابعة والأربعين في عام 2017، عقد حدث مواضيعي عالمي كل سنتين خلال جلستها العامة لتشاطر التجارب وتقييم استخدام المنتجات الرئيسية الصادرة عنها في مجال السياسات وتطبيقها. وكان من المقرر عقد حدث مواضيعي عالمي عن *إطار عمل اللجنة بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة* خلال دورتها السابعة والأربعين.[2]

10- واعتمدت اللجنة إطار العمل خلال دورتها الثانية والأربعين في أكتوبر/تشرين الأوّل 2015 بمشاركة واسعة ودعم فني من الوكالات التي توجد مقارها في روما – أي منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. وتم وضع الإطار لأن عدد الأزمات الممتدة يتزايد في العالم، ولأن القضاء على الجوع وسوء التغذية في الأزمات الممتدة يتطلّب اهتمامًا خاصًا وتدابير تختلف عن تلك المتخذة خلال الأزمات القصيرة المدى أو السياقات الإنمائية التي لا تشهد أزمات. ويتسق إطار العمل مع الصكوك الدولية والإقليمية والأطر العالمية ويستند إليها، بما فيها خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

11- ويتمثّل هدف إطار العمل في تحسين الأمن الغذائي والتغذية للسكان المتأثرين بالأزمات الممتدة أو المعرضين لها[3] من خلال معالجة مظاهرها الحرجة وبناء القدرة على الصمود؛ والتكيّف مع تحديات معيّنة؛ والمساهمة في معالجة الأسباب الكامنة، للمساهمة بالتالي في الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

12- وتتضمن الأزمات الممتدة حالات من الأزمات الممتدة أو المتكررة. وفي حين لا يوجد تعريف متفّق عليه على المستوى الدولي[4]، تتضمن مظاهر الأزمات الممتدة جملة أمور منها: تعطيل سبل المعيشة والنظم الغذائية؛ وارتفاع معدلات المرض والوفيات؛ وزيادة حالات النزوح. وتؤثّر الأزمات الممتدة على الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي كافة –أي التوافر والوصول والاستقرار والاستخدام. ويشكّل انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية أخطر مظاهرها وأكثرها شيوعًا. وغالبًا ما تتضمن الأسباب الكامنة مزيجًا من النزاعات والاحتلال والإرهاب والكوارث الطبيعية وتلك من صنع الإنسان والضغوط

---

[1] الفقرة 6 (2) من وثيقة إصلاح اللجنة CFS:2009/2 Rev.2

[2] عُقد الحدثان المواضيعيان العالميان بشأن *الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني*، *والخطوط التوجيهية الطوعية من أجل الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني* على التوالي خلال الدورة الثالثة والأربعين للجنة في عام 2016 والدورة الخامسة والأربعين لها في عام 2018، وسيُنظّم الحدث المواضيعي العالمي بشأن *مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية* خلال الدورة التاسعة والأربعين للجنة في أكتوبر/تشرين الأوّل 2022.

[3] تجدر الإشارة إلى أن إطار العمل لا يوفّر توصيات لمعالجة حالات الأزمات الممتدة فقط، بل الحالات التي قد تتطوّر لتصبح أزمات ممتدة. كما يتّسم إطار العمل بالأهمية بالنسبة إلى البلدان والمجتمعات المحلية التي تستضيف أشخاصًا لاجئين أو مشرّدين. ويستهدف إطار العمل بالتالي جمهورًا أوسع نطاقًا بكثير يتخطى مجرّد البلدان التي تشهد غالبًا أزمات ممتدة.

[4] لم تتفق اللجنة على أي من التعاريف الموجودة للأزمات الممتدة، بحيث وجدتها صارمة وتقييدية للغاية، وتستثني حالات الضعف والهشاشة الطويلة الأمد على المستويات الوطنية الفرعية والوطنية والإقليمية.

على الموارد الطبيعية وتغير المناخ وعدم المساواة وانتشار الفقر والعوامل المتعلقة بحوكمة انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية.

13- ويتيح إطار العمل إطارًا متكاملًا وشاملًا ينطوي على 11 مبدأً مترابطًا وتكميليًا لتوفير توجيهات شاملة إلى الحكومات وتزويد السياسات والتدابير بالمعلومات من أجل الحؤول دون انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حالات الأزمات الممتدة، والتخفيف من آثارها والاستجابة لها وتعزيز التعافي المبكر منهما. ونتج إطار العمل عن عملية تشاورية شاملة تشكّل سمة مميزة من سمات اللجنة، بما في ذلك مشاورات عالمية انعقدت في أديس أبابا في أبريل/نيسان 2014. وشارك في العملية التشاورية ممثلون عن الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية للأبحاث والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية، إلى جانب مؤسسات مالية دولية وإقليمية.

14- وتتمثل أهداف الحدث المواضيعي العالمي، تماشيًا مع اختصاصاته ("تشاطر التجارب والممارسات الجيدة في مجال تطبيق قرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي وتوصياتها من خلال تنظيم أحداث على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية[5] (الاختصاصات)"، التي أقرّتها اللجنة في عام 2016، في ما يلي:

- تشجيع اعتماد الممارسات الجيدة وتكييفها والنهوض بها واستخلاص الدروس من التجارب في مجال تنفيذ الخطوط التوجيهية الصادرة عن اللجنة في مجال السياسات؛
- ورصد التقدم المحرز (من الناحيتين الكمية والنوعية) في تطبيق الخطوط التوجيهية الصادرة عن اللجنة في مجال السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛
- واستخلاص الدروس لتحسين جدوى عمل اللجنة وفعاليته، بما في ذلك لتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؛
- وزيادة التوعية باللجنة والخطوط التوجيهية السياساتية التي أقرّتها وفهمهما.

15- وتوصي الاختصاصات بتنظيم أحداث تشاركية وشاملة تتولاها البلدان (بما يشمل النطاق الكامل لأصحاب المصلحة المعنيين بالأمن الغذائي والتغذية، خاصةً المجتمعات الضعيفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي). كما أنها تعزز التعاون مع منصات وآليات تنسيقية قائمة تشبه اللجنة، إلى جانب رفع التقارير المشتركة عن نتائج الأحداث بالتشاور مع مجموعات أصحاب المصلحة المشاركة في هذه الأحداث جميعها. ويتّسق النهج الموصى به مع المبادئ التي يرد تعريفها في *الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية*.

16- وتوضّح الاختصاصات ضرورة اتساق الممارسات مع القيم التي تروّج لها اللجنة، بحسب انطباقها، بما فيها ما يلي:

- **الشمولية والمشاركة**: شاركت الجهات الفاعلة الرئيسية كافة في عمليات اتخاذ القرارات المتصلة بالممارسة وانخرطت فيها، بما فيها كل الأطراف التي تأثرت أو كان من الممكن أن تتأثر بالقرارات؛
- **التحليل القائم على الأدلّة**: تم تحليل فعالية الممارسة من حيث المساهمة في تحقيق أهداف منتجات اللجنة بناء على أدلّة مستقلة؛

[5] الوثيقة CFS 2016/43/7، 2016، http://www.fao.org/3/a-mr182a.pdf

- **الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية**: ساهمت الممارسة في تحقيق أهدافها المحددة من دون المساس بالقدرة على تلبية الاحتياجات المستقبلية؛
- **المساواة بين الجنسين**: شجعت الممارسة على المساواة في الحقوق ومشاركة النساء والرجال وعالجت أوجه عدم المساواة بين الجنسين؛
- **التركيز على أكثر الأشخاص والمجموعات ضعفًا وتهميشًا**: عادت الممارسة بالفائدة على أكثر الأشخاص والمجموعات ضعفًا وتهميشًا؛
- **النهج المتعدد القطاعات**: جرت استشارة القطاعات المعنية الرئيسية جميعها وإشراكها في عملية التنفيذ؛
- قدرة **سبل المعيشة** على الصمود: ساهمت الممارسة في بناء أسر ومجتمعات محلية قادرة على الصمود في وجه الصدمات والأزمات، بما فيها تلك المتعلقة بتغير المناخ.

17- وأطلقت اللجنة عددًا من الدعوات إلى تقديم مدخلات من جميع أصحاب المصلحة في اللجنة بين مارس/آذار 2019 وأبريل/نيسان 2020 لتزويد عملية التحضير للحدث المواضيعي العالمي بشأن إطار العمل بالمعلومات، إلى جانب ضمان استعراض شامل وكامل وشفاف لكل التدابير المرتبطة بتنفيذ إطار العمل. ووردت مدخلات من البلدان الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجهات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث وغيرها من أصحاب المصلحة.

18- وطلبت الدعوة الأولى من أصحاب المصلحة توثيق النتائج الناشئة عن أحداث متعددة أصحاب المصلحة جرى تنظيمها على مستويات وطنية وإقليمية وعالمية لمناقشة التجارب والممارسات الجيدة من أجل تنفيذ إطار العمل، تماشيًا مع اختصاصاتها. وطلبت الدعوة الثانية من أصحاب المصلحة تشاطر تجاربهم بشكل فردي عن طريق مسح.

19- ويوجز هذا التقرير المدخلات التي قدّمها أصحاب المصلحة. وسيكون متاحًا للمندوبين الذين سيحضرون الحدث المواضيعي العالمي خلال الدورة السابعة والأربعين للجنة. وهو يُبرز التجارب في مجالي استخدام إطار العمل وتطبيقه، فضلًا عن المحفّزات والقيود والتحديات الرئيسية، والنتائج التي تم تحقيقها، والممارسات الجيدة التي سيتم تشاطرها مع أصحاب المصلحة في اللجنة، والاستخدامات المرتقبة لإطار العمل في المستقبل.

ثالثًا – التطورات المتصلة بالسياق منذ عام 2015

20- ساهم عدد من الأحداث السياسية الرئيسية الرفيعة المستوى، منذ الموافقة على إطار العمل للجنة في أكتوبر/تشرين الأوّل 2015، في تغيير المشهد الذي يتم فيه تقديم المساعدة إلى البلدان التي تعاني من أزمات ممتدة لكي تتخطى ظروفها غير المستدامة وتحقق الأهداف الواردة في خطة عام 2030.

21- وتشكّل الأزمات الممتدة أحد أصعب السياقات للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر. وتشير التقديرات في التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية[6] لعام 2020 إلى وجود مستوى قياسي من الأشخاص الذين يعانون من

[6] نتج التقرير العالمي الرابع عن الأزمات الغذائية لعام 2020 عن تضافر الجهود بين العديد من أعضاء المجتمع الدولي المعني بالعمل الإنساني والتنمية لتشاطر البيانات والتحاليل والخبرات الخاصة بالأمن الغذائي العالمي.

الأزمات الغذائية بواقع 135 مليون شخص، أي بارتفاع من 108 ملايين شخص في عام 2016[7]، وكان من المتوقّع أن يزداد هذا الاتجاه بصورة ملحوظة بسبب جائحة كوفيد-19. وتضيف جائحة كوفيد-19 مستوى آخر من الصعوبة إلى البلدان التي تشهد أزمة أصلًا، مما يفاقم هشاشة النظم الغذائية المحلية وأوجه ضعف الأشخاص الذين يجاهدون أصلًا للحصول على الأغذية.

22- وقامت مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الدولية بقطع سلسلة من الالتزامات لتحسين معالجة المسائل الملحّة في حالات الأزمات. وتقرّ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، التي تم اعتمادها في عام 2015، بالتحديات الرئيسية التي تعيق إحلال السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان التي تشهد نزاعات أو حالات ما بعد النزاع، حيث الحاجة بالتالي إلى بناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة تتيح النفاذ المتساوي إلى العدالة وتستند إلى احترام حقوق الإنسان.

23- وعقد الأمين العام للأمم المتحدة، في مايو/أيار 2016، مؤتمر القمة العالمي الأوّل للعمل الإنساني من أجل استحداث التزامات بالحد من المعاناة وتحقيق نتائج أفضل لصالح الأشخاص الذين يعيشون في أزمات إنسانية، وإظهار الدعم لخطة العمل من أجل الإنسانية. وينصّ تقرير الأمين العام بشأن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني على أن تلبية الاحتياجات الإنسانية للأشخاص "*تتطلّب جهدًا حاسمًا ومقصودًا للحد من الاحتياجات، بما يترسّخ في الإرادة والقيادة السياسيتين لتفادي النزاعات وإنهائها، إلى جانب جهد حازم في مجالات العمل الإنساني والتنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن لإنقاذ الأرواح، وتلبية الاحتياجات الإنسانية والحد من المخاطر والضعف*".

24- واعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع، في العام 2016 نفسه، قرارين بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام[8] يشددان على أهمية "*اتباع نهج شامل للحفاظ على السلام، لا سيما من خلال منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني، وتشجيع النمو الاقتصادي المطرد والمستدام، والقضاء على الفقر والتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة*"، مما يتسم بأهمية حاسمة لتوطيد السلام والحد من الفقر والحؤول دون وقوع البلدان مجددًا في دوامة النزاع.

25- ودعت أساليب العمل الجديدة[9]، في عام 2017، الجهات الفاعلة المعنية بالعمل الإنساني والتنمية، إلى العمل معًا بشكل تعاوني، بناء على ميزاتها النسبية، من أجل تحقيق "نتائج جماعية" تحد من الاحتياجات والمخاطر والضعف على مدى سنوات عديدة. وخلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، وقّع الأمين العام للأمم المتحدة إلى جانب ثمانية من المسؤولين في الأمم المتحدة، إقرارًا منهم بالحاجة إلى العمل بشكل مختلف في الأزمات الممتدة، على الالتزام بالعمل الذي أقرّه البنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة. وتشكّل أساليب العمل الجديدة إطارًا لعمل الجهات الفاعلة المعنية بالعمل الإنساني والتنمية إلى جانب النظراء الوطنيين والمحليين، لدعم تحقيق نتائج جماعية تحد من المخاطر والضعف وتشكّل خطوات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

26- واعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة (مجلس الأمن)، في عام 2018، القرار 2417، مما شكّل إنجازًا رئيسيًا بغية وضع الإطار القانوني والسياساتي الدولي لمعالجة انعدام الأمن الغذائي المرتبط بالنزاعات الذي ساهمت فيه الوكالات التي

[7] التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2017.

[8] قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم S/RES/2282؛ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/70/262

[9] أساليب العمل الجديدة

توجد مقارها في روما، فضلًا عن الشركاء والحكومات الداعمة، من خلال الدعوة المستمرة. وأدرجت الدول الأعضاء، منذ اعتماده، صياغات أشدّ لهجة مرتبطة بالجوع في القرارات على غرار القرار 11/2018 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وتتسم الوقاية، بموجب الإطار الجديد الخاص بالحفاظ على السلام الذي تم اعتماده في القرارين الصادرين عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، بأهمية مركزية، في حين يدعو مفهوم الحفاظ على السلام إلى إقامة روابط أفضل بين الركائز التأسيسية الثلاثة للأمم لمتحدة المتمثّلة في السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى العمل الإنساني.

27- واعتمدت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في فبراير/شباط 2019، توصية بشأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لدعم البلدان الأعضاء على تنفيذ تدابير تعاونية ومتّسقة وتكميلية بشكل أكبر. والتوصية هذه ليست ملزمة من الناحية القانونية ولكنها تمثّل التزامًا أخلاقيًا وتشجّع الأعضاء العاملين في المجال الإنساني والتنمية والسلام على العمل سويًا.

28- وفي أبريل/نيسان 2020، في الذكرى الثانية لاعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2417 (2018) بإجماع الآراء، الذي يلفت الانتباه إلى الروابط القائمة بين النزاعات المسلّحة وانعدام الأمن الغذائي/خطر المجاعة، أفاد رئيس مجلس الأمن (الجمهورية الدومينيكية) بأنه من المناسب في هذه السياقات "تطبيق إطار العمل في ظل الأزمات الممتدة الصادر عن اللجنة". وأكّد المجلس مجددًا في بيانه على التزامه "باتباع جميع السبل الممكنة لمنع نشوب النزاعات المسلّحة وإنهائها، بما في ذلك عن طريق معالجة أسبابها الجذرية بطريقة شاملة ومتكاملة وعلى نحو مستدام" من خلال تعزيز الحوار والوساطة والمشاورات والمفاوضات السياسية وغيرها من الطرق السلمية بموازاة تحسين الجهود المتعلّقة بالعمل الإنساني والتنمية وبناء السلام.

29- وتعكس كل هذه القرارات والالتزامات بتحسين معالجة حالات الأزمات زيادة التركيز على الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، المعروف أيضًا بإسم "الترابط الثلاثي". ويكتسي مفهوم الترابط الثلاثي – الذي يشير إلى الروابط القائمة بين قطاعات العمل الإنساني والتنمية والسلام، ومحاولات العمل معًا في هذه المجالات بشكل متّسق أكثر من أجل تلبية احتياجات السكان بمزيد من الفعالية، والتخفيف من أوجه الضعف والتوجّه نحو سلام مستدام – أهمية متزايدة. ولقد تطوّر بالتالي تطبيق مبادئ إطار العمل في سياق الترابط الثلاثي، وما زال يتطوّر وفقًا لذلك.

رابعًا – المساهمات التي توثّق الخبرات في مجالي استخدام إطار العمل وتطبيقه

ألف– لمحة عامة عن المدخلات المقدّمة

30- ورد ما مجموعه 52 مساهمة[10] استجابة للدعوتين إلى تقديم المدخلات. ويوثّق أربع منها نتائج الأحداث المتعددة أصحاب المصلحة التي تم تنظيمها من أجل مناقشة استخدام إطار العمل وتطبيقه استجابة للدعوة الأولى أو ما قبلها. وترد قائمة بالمساهمات في الملحق 1 أدناه. ويرد موجز عن الأحداث في الملحق 2 أدناه.

31- وقد وثّقت المساهمات طريقة استخدام إطار العمل في مجموعة واسعة من حالات الأزمات الممتدة، أو المعرّضة لهذا النوع من الأزمات، التي تميّزت بأنواع ودرجات ومراحل مختلفة من الأزمات ومستويات انعدام الأمن الغذائي

[10] بعد حذف المساهمات الفارغة أو ما تكرر من المساهمة نفسها.

والضعف. كما أبرزت المساهمات طريقة اتساق التجارب مع مبادئ إطار العمل، وسلّطت الضوء على أهمية هذه المبادئ بالنسبة إلى عملها، حتى عند تكييفها مع سياق المبادرات الجارية كجزء من الاستجابة، بعد اعتماد المبادئ في عام 2015 والإقرار الأوسع نطاقًا بمسائل الأزمات الممتدة. كما أفادت عن تجارب في بلدان ومجتمعات محلية تستضيف أشخاصًا لاجئين ومشرّدين. ووثّقت مساهمة واحدة فقط تجربة متعلّقة بجائحة كوفيد-19، نظرًا إلى إغلاق الدعوات إلى تقديم المدخلات في نهاية شهر أبريل/نيسان، أي في بداية الجائحة.

32- ومن المهم الإشارة إلى أن عددًا قليلًا جدًا من الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بالعمل الإنساني قدّم مدخلات استجابةً للدعوات. وقد يعكس ذلك المشاركة المحدودة لقطاع العمل الإنساني في عمل اللجنة والتطوّر السريع للنهج الخاصة بالأزمات الممتدة. كما يسلّط الضوء على الحاجة المستمرة إلى انخراط اللجنة بشكل أوثق مع قطاع العمل الإنساني لضمان "تبنّي" التوجيهات الصادرة عنها في مجال السياسات ومشاركة كافة الجهات الفاعلة على مستوى الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ونظرًا إلى زيادة الفهم والمعارف عن الترابط الثلاثي، تبقى الفرصة سانحة لزيادة انخراط أعضاء اللجنة.

33- وتوثّق ست وثلاثون (36) مساهمةً، من أصل 52 مساهمة مقدّمة، تجارب على المستوى الوطني و8 على المستوى الإقليمي و8 على المستوى العالمي. وترد كل المساهمات المقدّمة على الصفحة الالكترونية للدورة السابعة والأربعين للجنة على الموقع الإلكتروني للجنة بلغاتها الأصلية.

34- وشكّلت أفريقيا الإقليم الأكثر تمثيلًا في التجارب الوطنية والإقليمية، مع مجموع 15 مساهمة، يليها إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مع 12 مساهمة، ثم إقليم الشرق الأدنى مع 10 مساهمات، وإقليم أسيا والمحيط الهادئ مع 7 مساهمات.

35- ووردت 20 مساهمة من المجتمع المدني، و12 من الحكومات، و7 من الجهات الأكاديمية، و5 من القطاع الخاص، و4 من منظمات تابعة للأمم المتحدة، و2 من مؤسستين دوليتين للأبحاث، و1 من صندوق للوساطة المالية و1 من منصة متعددة أصحاب المصلحة.

باء- المبادئ التي تكرر ذكرها في المساهمات

36- تتسم كل المبادئ في إطار العمل، البالغ عددها أحد عشر مبدأً، بالأهمية الحاسمة لتنفيذ إطار العمل بشكل مجدٍ، وأكّدت المساهمات على أن المبادئ جميعها ذات صلة بمعالجة حالات الأزمات الممتدة أو تلك المعرّضة لها. غير أنه تكرر ذكر بعض المبادئ أكثر من سواها في المساهمات، مما يعكس زيادة التركيز على بعض المبادئ في حالات محددة. ولا بد من بذل جهود استراتيجية لتشجيع الجهات الفاعلة على الانخراط على مستوى مبادئ إطار العمل كلّها لأنها مترابطة وتكميلية.

37- وكانت المبادئ الأكثر ذكرًا المبدأ 1 بعنوان " تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وبناء سبل معيشة قادرة على الصمود "، الذي تم الإبلاغ عنه في 18 مساهمة، يليه المبدأ 10 بعنوان " إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام والحد من مخاطر الكوارث" الوارد ذكره في 14 مساهمة، والمبدأ 2 بعنوان " التركيز على الاحتياجات التغذوية" الوارد ذكره في 13 مساهمة (أنظر الشكل 1).

الشكل –1 المبادئ التي تكرر ذكرها

المبادئ الأحد عشر لإطار العمل	عدد المرّات التي تم فيها ذكر المبدأ
المبدأ 1 : تلبية الاحتياجات الانسانية العاجلة وبناء سبل معيشة قادرة على الصمود	18
المبدأ 2: التركيز على الاحتياجات التغذوية	13
المبدأ 3: الوصول إلى الشعوب المتأثرة	11
المبدأ 4: حماية المتضررين من الأزمات الممتدة أو المعرضين لخطرها	11
المبدأ 5: تمكين النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين وتشجيع مراعاة الفوارق بين الجنسين	9
المبدأ 6: ضمان التحليلات الشاملة القائمة على الأدلة ودعمها	7
المبدأ 7: تعزيز الملكية القطرية والمشاركة والتنسيق وانخراط أصحاب المصلحة والمساءلة	7
المبدأ 8: النهوض بالتمويل الفعال	5
المبدأ 9: المساهمة في بناء السلام من خلال الأمن الغذائي والتغذية	8
المبدأ 10: إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام والحد من مخاطر الكوارث	14
المبدأ 11: النهوض بالحوكمة الوطنية والمحلية الفعّالة	7

ملاحظة: أتت بعض المساهمات على ذكر أكثر من مبدأ واحد.

جيم– طريقة استخدام مبادئ إطار العمل، بناء على أهدافه وأنشطته الرئيسية

38- تم استخدام مبادئ إطار العمل بطرق مختلفة. على سبيل المثال:

في **أفريقيا**، تم استخدام المبادئ لتصميم مبادرة مشتركة بين كندا والوكالات التي توجد مقارها في روما ووضعها وتنفيذها من أجل تعزيز قدرة سبل المعيشة على الصمود في الأزمات الممتدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر والصومال. وتُظهر هذه المبادرة الممتدة على 5 سنوات (2017–2022) نتائج مرضية منها تحسين قدرات المستفيدين في نظم إنتاج الأغذية، والمناولة ما بعد الحصاد والنفاذ إلى الأسواق. وتتضمن النتائج المتوقّعة على المدى الطويل تعزيز سبل المعيشة وتنويعها، وزيادة المداخيل، والحد من سوء التغذية الحاد، وتعزيز الإنتاج والتجهيز والقدرات الخاصة بالأسواق، بما في ذلك تمكين النساء والفتيات.

وفي **كولومبيا**، تم استخدام المبادئ، لا سيما المبدأين 1 و2 منها، لمعالجة الاحتياجات الإنسانية العاجلة، خصوصًا بالنسبة إلى الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد والمعتدل والشديد، فضلًا عن النساء الحوامل ذوات الوزن المنخفض. ووفّرت الحكومة والمؤسسات وهيئات التعاون الدولي الدعم الإنساني بشكل نشط جدًا إلى هذه المجموعات الضعيفة. وتُظهر النتائج على المدى القصير انخفاض حالات وفيات الفتيان والفتيات دون سن الخامسة الناشئة عن سوء التغذية أو المرتبطة به.

وفي **إكوادور**، استخدم الموظفون الفنيون في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية المبادئ الأربعة الأوائل لتيسير عمليات الشراء المحلية المباشرة من منظمات المزارعين الأسريين خلال فترات الإغلاق التام بسبب جائحة كوفيد-19 (المبادئ من 1 إلى 4). وسمح ذلك للمستهلكين بالاستفادة من المنتجات الغذائية المحلية والحفاظ على تغذية جيدة من جهة، ولصغار منتجي الأغذية بتوليد مداخيل من خلال تسويق منتجاتهم من جهة أخرى. وهذه المساهمة الوحيدة المقدّمة التي توثّق تجربة متعلّقة بمعالجة الآثار السلبية الناشئة عن جائحة كوفيد-19 بسبب إغلاق الدعوات إلى تقديم المدخلات من أصحاب المصلحة في بداية الجائحة.

وفي **الهند**، استخدمت المنظمة غير الحكومية Vaagdhara المبادئ لمعالجة سوء التغذية لدى الأطفال والمراهقين والنساء في المناطق القبلية، من خلال الترويج للمعارف والممارسات الأصلية التي من شأنها تحسين الأمن الغذائي والتغذوي وحمايتها وإتاحتها. وتعمل المنظمة غير الحكومية هذه مع 100 000 أسرة من المجتمعات المحلية الأصلية في 1 000 قرية في ولايات راجاستان وماديا براديش وغوجارات. واستفادت المنظمة غير الحكومية من خلوتها السنوية لتوفير منصة للسكان الأصليين للإعراب عن هواجسهم والتعبير عن آرائهم بشأن تنميتهم المتكاملة والمستدامة. وقامت بتقديم ميثاق بالمطالب إلى كبير الوزراء ووزير الزراعة في الولاية ونجحت في إجراء تغييرات في السياسات الخاصة بالزراعة البعلية والأمن الغذائي وسيادة البذور التي تؤثّر على المجتمعات المحلية الأصلية. ولقد تم الآن تمكين أعضاء المجتمع المحلي لطرح مسائلهم خلال اجتمعات الحكومة المحلية وجرى تكليف المنظمة غير الحكومية المذكورة بمسؤولية رصد جودة تنفيذ البرامج الحكومية في المقاطعة.

وفي **الأردن**، تبيّن للمشاركين في حدث معدد الجهات الفاعلة بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة أن المبادئ جميعها ذات صلة بالسياق الأردني على الرغم من ضرورة العمل على المبادئ 2 و6 و7 والمبادئ من 9 إلى 11 المتعلّقة بإيجاد حلول للأسباب الكامنة/بناء سلام مستدام. وتمت الإشارة إلى مستوى الوعي المنخفض جدًا بإطار العمل وباللجنة عمومًا. وخلُص الحدث إلى ضرورة تولّي الحكومة عملية ترجمة إطار العمل إلى خطة عمل واضحة على المستوى المحلي وإجراء إصلاحات تشريعية/في مجال السياسات، مع آليات تشاركية تضمن مشاركة أصحاب المصلحة كافة، لا سيما المجتمعات المحلية المتأثّرة. وإن منصة متعددة الجهات الفاعلة ضرورية لوضع السياسات والتدخلات الخاصة بالأمن الغذائي وتقييمها ورصدها. وثمة حاجة إلى وضع برامج متعددة الجهات الفاعلة لتنفيذ مبادئ إطار العمل جميعها.

وفي **فلسطين**، قام منتدى غزّة للزراعة الحضرية وشبه الحضرية بتطبيق المبادئ من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وبناء قدرة سبل معيشة النساء الضعيفات من رائدات الأعمال على الصمود. وتمت تنمية القدرات الإدارية والزراعية الفنية لتحسين ممارسات الإنتاج والتسويق المبتكرة والتشاركية في ظروف الأزمات الممتدة الصعبة في قطاع غزّة. وشملت النتائج التي تم تحقيقها ما يلي: قامت نسبة 70 في المائة على الأقل من النساء رائدات الأعمال بزيادة إنتاجيتهنّ ومداخيل أسرهنّ عن طريق تحسين إنتاجهنّ من الناحيتين النوعية والكميّة. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تحقيق هذه النتائج من خلال تنفيذ المشاريع فقط بل يتطلّب الأمر دعوة نشطة ونشاطًا يؤثّر على السياسات من جانب المجتمع المحلي بحد ذاته، باستخدام السبل والقدرات والنهج المحلية الخاصة به.

وفي **أوغندا**، تم استخدام المبادئ لتوجيه التدخّلات في مخيّمات اللاجئين والنازحين داخليًا. وقد ساعدت، بصورة خاصة، على الدعوة إلى مراعاة المساواة بين الجنسين في عمليات توزيع الأغذية (المبدأ 5) وحل نزاع نشأ بين المجتمعات المستضيفة واللاجئين على الموارد الطبيعية (المبدأ 10) عن طريق اجتماعات تفاوضية وتدريبات أدّت إلى بلوغ نتائج مرضية. ومن

المهم الإشارة إلى أن الأنشطة تضمنت الدعوة أيضًا في صفوف الجهات الفاعلة الحكومية غير المعنية فقط بالمشاكل العاجلة في الميدان، بل الساعية أيضًا إلى إحداث تغيير منهجي.

39- وأشارت المساهمات إلى أهمية إطار العمل والإمكانات التي ينطوي عليها في مجالات مثل: الدعوة وتوعية الجهات الفاعلة المعنية بالأزمات الممتدة كافةً وتدريبها؛ وجمع المعلومات؛ ووضع السياسات والإجراءات وتحليلها وتنفيذها لتعزيز الحوكمة الوطنية الفعّالة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية فضلًا عن الاستراتيجيات التقليدية والأصلية والمبتكرة للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث؛ وتصميم خطة عمل لمكافحة سوء التغذية وقانون لتزويد المدارس بالأغذية وتنفيذهما؛ والتنسيق والاتساق بين التدخلات؛ وتعزيز النظم الغذائية المحلية والقدرة على الصمود، وتعزيز مشاركة الشباب وعملهم في الزراعة والنظم الغذائية.

دال- المحفّزات

40- أثّرت عوامل خارجية عدّة بشكل إيجابي على النتائج التي تم تحقيقها. وتمثّل أكثر العوامل ذكرًا في **الأولوية التي أسندتها الحكومات لمعالجة الجوع وسوء التغذية** على جميع المستويات ضمن أطر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والحق في غذاء كافٍ، مع تدخلات تركّز على تعزيز سبل المعيشة لتلبية الاحتياجات الغذائية للفئات الأضعف وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

41- وجرى تسليط الضوء أيضًا، في عدد من المساهمات، على **مشاركة منظمات المجتمع المدني ودعمها القويين** لنشر إطار العمل، إلى جانب التزامها باستخدام مبادئ إطار العمل لتحسين الأمن الغذائي في أوقات النزاعات، على اعتبارها من المحفّزات المهمة. واتسمت **الشبكات الاجتماعية التي تعمل بصورة جيدة** بأهمية أساسية لتبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة.

42- كما سلّطت المساهمات الضوء على **الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالات التي توجد مقارها في روما** من أجل الترويج لإطار العمل وتطبيق مبادئه لتنفيذ برامجها ومبادراتها. ويكتسي التمويل المؤسسي والمنصات والبرامج المتعددة الجهات الفاعلة التي تعمل بشكل جيد بأهمية أساسية لأغراض التنسيق والاتساق، والتكامل في عمليات تنفيذ المبادئ كافة.

هاء- القيود والتحديات

43- تمثّل القيد الذي تمت الإشارة إليه بصورة أكبر في **تدني مستوى الوعي بوجود إطار العمل** ومبادئه على المستويين الوطني والمحلي، مما أدّى إلى إسداء مشورة متكررة بتحسين الاتصالات للترويج لإطار العمل وتشاطره ونشره. كما أشار المجيبون إلى **النقص في استمرارية العمل على المستوى الإداري في الحكومات والوزارات، إلى جانب المشاركة والالتزام المحدودين بين المؤسسات على مستوى الحكومات المحلية**، مما أثّر على تنفيذ المبادرات ونتائجها الناجحة.

44- كما جذبت المساهمات الانتباه إلى **الدعم المالي والفني غير الكافيين** لتنفيذ إطار العمل، بما في ذلك تحويل المفاهيم النظرية لإطار العمل إلى أنشطة ومشاريع وخطط مجدية وعملية، وتكييف المبادئ مع الاحتياجات الخاصة بالسياق. وتطلّب استخدام إطار العمل أيضًا ترجمته إلى اللغات المحلية.

45- واستند تطبيق إطار العمل إلى **مساءلة محددة جيدًا وآليات فعّالة للتنسيق** بين القطاعات الحكومية المتعددة على المستويات كافة وبين كل الجهات الفاعلة المعنية بإدارة الكوارث الطبيعية أو من صنع الإنسان ووضع اتفاقات مشتركة لتغطية المبادئ جميعها عبر مبادرات وبرامج ومشاريع مختلفة، حيث تعجز أي هيئة بمفردها عن تنفيذها جميعها. وإن **المنصات المتعددة الجهات الفاعلة ضرورية لتحقيق هذه الأهداف**.

واو- الممارسات الجيدة

46- أبرزت المساهمات عددًا من الممارسات الجيدة التي ساهمت في نجاح التجارب المتعلّقة باستخدام إطار العمل. ومن ضمنها اعتماد النُهج وإقامة شراكات لتصميم الأنشطة وتنفيذها ورصدها **بمشاركة السكان والمجتمعات المحلية والحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية المتأثّرة والمعرّضة للخطر على المستويات كافة، إلى جانب الجهات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث**، مع تكييف مبادئ إطار العمل مع السياق ووقائع احتياجات الأشخاص. ويعني ذلك إتاحة إطار العمل في اللغات المحلية، والتوعية بوجوده وتوفير التدريب لضمان معرفة وفهم كافيين بإطار العمل.

47- ويرتبط النجاح بأنشطة **الدعوة الخاصة بإطار العمل** الشاملة لجميع الجهات الفاعلة، لا سيما الوكالات المانحة والجهات الفاعلة الدولية التي تقدّم مساعدة غذائية وخدمات إنسانية، بما في ذلك الوكالات التي توجد مقارها في روما. ويتطلّب ذلك حوارًا مفتوحًا ومستمرًا وإنشاء آليات شفافة متعددة الجهات الفاعلة **لتنسيق عمل كل الجهات الفاعلة على جميع المستويات مع تحديد المسؤوليات والمساءلة بشكل جيد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المتفق عليها**. وتم إشراك كل القطاعات المعنية، بما في ذلك قطاعات التغذية والصحة وبناء السلام، للمساهمة في وضع حلول شاملة وجامعة للتحديات المتعددة الأوجه الخاصة بالترابط بين العمل الإنساني/التنمية/السلام.

48- ولا بد من الجمع بين الدعم الفني والاجتماعي والمالي المقدّم إلى المستفيدين نفسهم لتدعيم النتائج. وشدد العديد من المساهمات على أهمية اعتماد منظور جنساني، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع جوانب سلسلة القيمة، مما يتسم بأهمية أساسية لإحداث أثر اجتماعي طويل الأمد، إلى جانب إشراك الشباب في آليات التنسيق حيث تُناقش المسائل الخاصة بإدارة الموارد مع الجهات الفاعلة القيادية والحكومات المحلية.

49- **ولا بد من رصد تنفيذ الأنشطة**، بما في ذلك لقياس التقدّم المحرز في إعمال الحق في الغذاء والتغذية خلال الأزمات الممتدة. ويجب وضع منهجية محددة لضمان القيام بالرصد بطريقة متّسقة وشفافة وشاملة.

زاي- استخدامات إضافية لإطار العمل

50- ذكرت المساهمات بأنه من المزمع في المستقبل تحسين **نشر مبادئ إطار العمل** لتوعية أصحاب المصلحة وأصحاب المسؤوليات بوجوده وضمان إقامة الشبكات والتنسيق، لا سيما مع الأشخاص في الميدان. وسيجري ذلك من خلال إعداد أدوات تعليمية وتدريبات وندوات وحلقات عمل ومؤتمرات ومطبوعات. وسيتطلّب الأمر ترجمة إطار العمل إلى لغات محلية لتشاطره مع صحافيين عاملين في مناطق تشهد نزاعات ومع حركات اجتماعية، لا سيما حركات المزارعين بما فيها مجموعات الشباب والنساء.

51- وتتضمن الخطط **الترويج لاستخدام إطار العمل في مرحلة تصميم المشاريع**، ووضع دليل قانوني لتشغيل إطار العمل مع إجراءات ملموسة وعملية لرصد تنفيذ مبادئه من جانب مختلف الجهات الفاعلة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

52- وسيسعى أصحاب المصلحة إلى استحداث **التزامات سياساتية رفيعة المستوى** باستخدام إطار العمل لوضع استراتيجيات وسياسات وبرامج في حالات الأزمات الممتدة مع ما يقابلها من استثمارات عامة (متزايدة) لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

خامسًا – الاستنتاجات – التوصيات

53- سلّط العديد من المساهمات الضوء على أهمية إطار العمل باعتباره إطارًا لتصميم المبادرات التي تعالج احتياجات السكان في حالات الأزمات الممتدة أو تلك المعرّضة لها وتنفيذها ورصدها. وتم اعتبار إطار العمل قيّمًا لضمان اتساق المبادرات التي تتخذها جميع الجهات الفاعلة المعنية وتنسيقها، أو لقياس التقدّم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 والإعمال المطرد للحق في غذاء كاف.

54- ووثّقت المساهمات طريقة استخدام إطار العمل وكيفية اتساق التجارب مع مبادئ إطار العمل في حالات متنوّعة من الأزمات. وسلّطت الضوء على أن السبب الرئيسي لعدم استخدام إطار العمل يتمثّل في نقص الوعي بوجوده. وأدّى ذلك إلى وضع التوصية الأولى والأهم ألا وهي: يتعيّن على اللجنة وأصحاب المصلحة فيها أن يسعوا، كما هي الحال بالنسبة إلى منتجات أخرى للجنة في مجال السياسات، إلى **التعريف بإطار العمل على المستويات كافة – ولا سيما على المستوى القطري** – مع إتاحة الدعم الفني والمالي لتكييف هذا المنتج العالمي في مجال السياسات مع الاحتياجات والظروف المحددة للسكان المستهدفين، فضلًا عن ترجمته إلى اللغات المحلية وتوفير التدريب على استخدامه.

55- وتتسم آليات التنسيق الشفافة والمفتوحة بين الجهات الفاعلة المعنية كافة بأهمية أساسية **لضمان صلة الأنشطة واتساقها وتطبيق المبادئ الأحد عشر لإطار العمل جميعها** على مستوى الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وأوصى أصحاب المصلحة بإنشاء **منصة متعددة الجهات الفاعلة لتنسيق تطبيق المبادئ المترابطة والتكميلية المنصوص عليها في إطار العمل. ويتطلّب ذلك إشراك الجهات الفاعلة والمنظمات التي تضطلع بولايات ومهارات وأساليب تشغيلية مختلفة**، على المستويين الوطني والمحلي وعبر القطاعات، من الحكومات والهيئات غير الحكومية وأجهزة الأمم المتحدة والجهات المانحة والأوساط الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث، **وأهمها السكان المتأثّرين**. ويجب تحديد مسؤوليات كل جهة من الجهات الفاعلة ومساءلتها بشكل واضح.

56- وتتطلّب معالجة **المسائل على مستوى الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، الذي يستند إليه إطار العمل**، إقامة آليات للتنسيق وشراكات لبناء أوجه التآزر بين المساعدة الإنسانية على المدى القصير والنهج الإنمائية على المدى الأطول التي قد تساهم في إحلال السلام، نظرًا إلى ضرورة مشاركة العديد من الجهات الفاعلة لتغطية هذه الجوانب كلّها.

57- وأوصى أصحاب المصلحة في اللجنة بمواصلة **رصد استخدام إطار العمل وغيره من منتجات اللجنة في مجال السياسات** لقياس التقدّم المحرز في بلوغ رؤية اللجنة المتمثّلة في القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

الملحق 1: المساهمات التي توثّق استخدام إطار العمل على مختلف المستويات

المساهمات على المستوى القطري	
أفريقيا	
A1	الجزائر: الاستثمار في الباحثين الشباب والترويج للشركات الناشئة
A2	إثيوبيا: الأبحاث
A3	كينيا: تقييم مساهمة الممارسات الزراعية الذكية مناخيًا في قدرة مزارعي الذرة على الصمود
A4	نيجيريا: تجربة نيجيريا
A5	نيجيريا: تجربة نيجيريا في شمال شرق البلد
A6	السودان: الأمن الغذائي وسبل المعيشة
A7	تنزانيا: طريقة تخزين الأغذية الرئيسية (الذرة والأرزّ)
A8	توغو: البيانات الزراعية
A9	أوغندا: تشاطر تجربة أوغندا في مجال استخدام إطار العمل وتطبيقه
آسيا والمحيط الهادئ	
P1	بنغلاديش: كفاح السكان الأصليين من ساجيك وثانكي من أجل الغذاء
P2	الهند: الأمن الغذائي
P3	الهند: الندوة بشأن السيادة القبلية
P4	باكستان: الأمن الغذائي والحوكمة في باكستان
P5	باكستان: توفير أصول أفضل لتربية الدواجن
P6	باكستان: الأزمات الممتدة والأمن الغذائي
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
L1	البرازيل: البرنامج الوطني للمدخلات الأحيائية
L2	البرازيل: تزويد الأنهار والبحيرات والمستنقعات بالأسماك
L3	البرازيل: مشروع الأزمة المائية في عمليات الري العامة بإدارة Codevasf
L4	كولومبيا: خطة العمل لمكافحة نقص التغذية لدى الجميع (Ni1+)
L5	كولومبيا: نظم المراصد الديناميكية في مجالات الصحة والتغذية والأمن الغذائي وخطط الصحة وتحاليل الحالات الصحية
L6	إكوادور: توفير الأغذية من خلال سلال من المنتجات الناتجة عن الزراعة الأسرية خلال حالة الطوارئ الناشئة عن جائحة كوفيد-19
L7	إكوادور: التمكين في نظم إنتاج محاصيل الأرز من خلال استخدام الأساليب الإيكولوجية المتكاملة للأرزّ/البط/الأسماك

L8	إكوادور: الجبهة البرلامانية الشبابية لمكافحة الجوع في إكوادور وسن مشروع قانون التغذية المدرسية الذي يركّز على الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة
L9	هايتي: برنامج هايتي لصالح البساتين: تجربة التعاون الأرجنتينية في مجالي الأمن الغذائي والسيادة الغذائية
L10	هايتي: المجتمع والحق في الغذاء والتغذية المناسبة والسياسة العامة للزراعة الإيكولوجية
الشرق الأدنى	
N1	لبنان: الحدائق الأسرية للأسر الضعيفة المتأثّرة بالأزمة السورية في لبنان
N2	لبنان: باتجاه تغذية صحية
N3	سلطنة عُمان: الأراضي الزراعية والإدارة
N4	الشرق الأدنى: الاستيطان والاحتلال الإسرائيليان
N5	فلسطين: برنامج مليون شجرة
N6	فلسطين: الزراعة الحضرية، استراتيجية لتحسين قدرة النساء من أصحاب الأعمال الريادية الزراعية على التعبير عن أنفسهنّ والصمود في ظروف الأزمات الممتدة
N7	سوريا: حفظ التنوّع البيولوجي ودعم المجتمعات المحلية
N8	سوريا: مشروع تجريبي لتنمية المجتمع المحلي في محمية فرانكيل
المستوى الإقليمي	
R1	أفريقيا: تطبيق إطار العمل
R2	أفريقيا: العاملون في مصايد الأسماك
R3	أفريقيا: المبادرة المشتركة بين كندا والوكالات التي توجد مقارها في روما من أجل تعزيز قدرة سبل المعيشة على الصمود في الأزمات الممتدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر والصومال
R4	أفريقيا: احتمال التبادل الزراعي في الأسواق الإقليمية للنهوض بالأمن الغذائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
R5	أفريقيا: حالة أنشطة الصيد في الصومال
R6	آسيا: حلقة متعددة أصحاب المصلحة بشأن المعلومات والاتصالات: مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في يانغون وبينانغ، والأمن الغذائي والتغذية الصحية: فهم الروابط وتقديرها والتساؤل عنها
R7	أمريكا اللاتينية: إجراء لتحقيق الأمن الغذائي
المستوى العالمي	
G1	العالم: العمل من أجل المياه والأمن الغذائي والتغذية
G2	العالم: التنمية الزراعية لتدريب القوات المسلحة قبل نشرها
G3	العالم: الأمن الغذائي وسلامة الأغذية
G4	العالم: التجارب والممارسات الجيدة في مجالي استخدام إطار العمل وتطبيقه
G5	العالم: التجربة العالمية للجهات الأكاديمية

G6	العالم: الدعوة الخاصة إلى تقديم الاقتراحات بشأن البلدان الهشة والمتأثّرة بالنزاعات لعام 2019
G7	العالم: تقييم القدرة عل الصمود
G8	العالم: نشر المذكرات التوجيهية المواضيعية ومذكرة معلومات أساسية لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل دعم تنفيذ إطار العمل وتشغيله

الأحداث المتعددة أصحاب المصلحة

المساهمات على المستوى القطري	
E1	بوركينا فاسو. "حلقة عمل عن إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة"
E2	إكوادور. "توفير الأغذية من خلال مجموعات من المنتجات الناتجة عن الزراعة الأسرية خلال حالة الطوارئ الناشئة عن جائحة كوفيد-19"
E3	الأردن. "اجتماع وطني متعدد الجهات الفاعلة بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة في الأردن"
المساهمات الإقليمية	
E4	لبنان. " اجتماع متعدد أصحاب المصلحة ليوم واحد بشأن معالجة تداعيات الأزمات الممتدة على الأمن الغذائي والتغذية في الإقليم العربي"

الملحق 2: الأحداث المتعددة أصحاب المصلحة بشأن استخدام إطار العمل

تم تنظيم أربعة أحداث لمناقشة إطار العمل ومبادئه والموافقة على نتائج التجارب الناشئة عن استخدام إطار العمل استجابةً للدعوات إلى تقديم المدخلات أو ما قبلها. وشارك أصحاب المصلحة الوطنيون في ثلاثة أحداث وعُقد حدث واحد بحضور جمهور إقليمي. ويرد في ما يلي موجز عنها.

E1 – المستوى الوطني – بوركينا فاسو، "*حلقة عمل عن إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة*" بتاريخ 3 و4 مارس/آذار 2020

التقى ممثلون عن الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني لمناقشة إطار العمل. ولا تسترشد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشأن الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة بإطار العمل في بوركينا فاسو بشكل مباشر بل بميثاق الوقاية من الأزمات الغذائية والتغذوية وإدارتها الذي وضعته اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. غير أن سياسات الحكومة وبرامجها واستراتيجياتها متسّقة على نحو واسع مع إطار العمل. وقد أتاحت حلقة العمل فرصة لنشر إطار العمل، وأوصى المشاركون بالتعريف به وإتاحته على نطاق أوسع لأنه يشكّل أداة مهمة للعمل في مجال الدعوة، فضلًا عن رصد النتائج وتوطيد اتساق الإجراءات التي تتخذها الحكومة.

E2 – المستوى الوطني – إكوادور. "*توفير الأغذية من خلال سلال من المنتجات الناتجة عن الزراعة الأسرية خلال حالة الطوارئ الناشئة عن جائحة كوفيد-19*"، بتاريخ 17 مارس/أيّار 2020

نظّمت الحكومة حدثًا لاستعراض نتائج تجربة رامية إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن جائحة كوفيد-19 على المزارعين الأسريين والمستهلكين، بمن فيهم السكان الأشد ضعفًا ذوي الموارد المحدودة. وبدأت التجربة بتاريخ 17 فبراير/شباط 2020 مع فرض القيود على حرية التنقّل لدرء العدوى بمرض كوفيد-19. وتمثّلت التجربة في تشجيع عمليات الشراء المحلية من منظمات المزارعين الأسريين وتيسيرها بدعم من الموظفين الفنيين في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية. وسمح ذلك للمستهلكين بالاستفادة من المنتجات الغذائية المحلية والحفاظ على تغذية جيدة خلال إجراءات تقييد الحركة من جهة، ولصغار منتجي الأغذية بدرّ المداخيل من خلال التسويق لمنتجاتهم من جهة أخرى. وستسمح خلاصات الحدث بتحسين المنهجية والآليات التي خضعت للتجربة بهدف تطبيقها في حالات طوارئ أخرى.

E3 – المستوى الوطني – الأردن. "*اجتماع وطني متعدد الجهات الفاعلة بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة في الأردن*"، بتاريخ 5 أبريل/نيسان 2018

عُقد حدث متعدد الجهات الفاعلة بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة في الأردن بمشاركة حوالي 60 ممثلًا من الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الأكاديمية والجهات المانحة. وأشار المشاركون إلى أهمية مبادئ إطار العمل جميعها بالنسبة إلى الأردن، على الرغم من ضرورة العمل على المبدأ 2 (التغذية) و6(التحاليل الشاملة) و7(الملكية القطرية والمشاركة) والمبادئ من 9 إلى 11 بشأن حلّ الأسباب الكامنة /بناء سلام مستدام. وشدد المشاركون على أن مستوى الوعي بإطار العمل وباللجنة عمومًا منخفض جدًا، وعلى

الحاجة إلى توطيد المعارف والفهم. وخلصوا إلى ضرورة تولّي الحكومة عملية ترجمة إطار العمل إلى خطة عمل واضحة على المستوى المحلي والقيام بإصلاحات تشريعية/في مجال السياسات. ولا بد من تحقيق ذلك عبر آلية تشاركية تضمن مشاركة أصحاب المصلحة كافة، لا سيما المجتمعات المحلية المتأثّرة. وإن منصة متعددة الجهات الفاعلة ضرورية لوضع السياسات والتدخلات الخاصة بالأمن الغذائي وتقييمها ورصدها. وثمة حاجة إلى وضع برامج متعددة الجهات الفاعلة لتنفيذ مبادئ إطار العمل جميعها.

E4 – المستوى الإقليمي– لبنان. "اجتماع متعدد أصحاب المصلحة ليوم واحد بشأن معالجة تداعيات الأزمات الممتدة على الأمن الغذائي والتغذية في الإقليم العربي"، بتاريخ 29 مارس/آذار 2018

التقى أكثر من 70 مشاركًا من الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والجهات المانحة من الإقليم العربي لمناقشة تداعيات الأزمات الممتدة على الأمن الغذائي والتغذية. وركّز الحدث على تقديم إطار العمل، إلى جانب التحديات والفرص للمضي به قدمًا. وتبيّن أن المبادئ الأحد عشر مهمة بالنسبة إلى الإقليم غير أن معظم البرامج والأنشطة في الإقليم ركّزت على العناصر الواردة في المبدأ 1 (تلبية الاحتياجات الإنسانية وبناء قدرة سبل المعيشة على الصمود) وأنه من الضروري بذل المزيد من الجهود لمواءمتها مع المبادئ 2 و3 و4 و7 و9 و10 و11 التي تتسم بأهمية حاسمة في الإقليم.

وخلُص المشاركون إلى أن إطار العمل يتيح نهجًا شاملًا مفيدًا جدًا للاستجابة للأزمات الممتدة من خلال الربط بين الجوانب الإنسانية والإنمائية والمتعلّقة بالسلام المستدام. وسلّطوا الضوء على مستوى الوعي المتدني بإطار العمل واللجنة في الإقليم، وفك الارتباط بين الممثلين القطريين في اللجنة وزملائهم على المستويين القطري والإقليمي، ومشاركة المؤسسات الحكومية الدولية الإقليمية المحدودة في اللجنة، والافتقار إلى "وحدات معنية بالأمن الغذائي" في العديد من البلدان وغياب منصات متعددة أصحاب المصلحة وبرامج متعددة الجهات الفاعلة لتبادل المعارف والتجارب وتنفيذ إطار العمل بجميع أبعاده.

نُظّم حدثان في العامين 2016 و2017 للتوعية بإطار العمل. ويرد موجز مقتضب عنهما في ما يلي.

كينيا، "*إطار العمل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة: عدم ترك أحد خلف الركب*"، بتاريخ 19 سبتمبر/أيلول 2016

نظّمت اللجنة حلقة عمل إقليمية بدعم من الوكالات التي توجد مقارها في روما للتوعية بإطار العمل في نيروبي. وحضرت حلقة العمل الحكومات من الإقليم ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة. وعرضت منظمات الأمم المتحدة، خلال حلقة العمل، إطار العمل. وتمثّل الهدف منها في تحسين الأمن الغذائي والتغذية بالنسبة إلى السكان المتأثّرين بالأزمات الممتدة أو المعرّضين لها، بموازاة تسليط الضوء على العناصر الرئيسية للمبادئ الأحد عشر الواردة فيه. كما تم التشديد على أن إطار العمل يعكس التوافق العالمي ويتيح إطارًا شاملًا تم الإقرار به دوليًا لتوجيه التدابير الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية. وقدّم ممثلون عن البلدان والمجتمع المدني والقطاع الخاص آراءهم بشأن إطار العمل

وســاقوا أمثلة عملية عن طريقة معالجة مســائل مهمة من خلاله، مع التشــديد على الفرص والتحديات. واختُتم الحدث بمناقشة حول طرق معالجة التحديات الرئيسية والاستفادة من الفرص.

الولايات المتحدة الأمريكية، "*الوصـــول إلى الأكثر تخلّفًا عن الركب: معالجة الجوع والفقر في الأزمات الممتدة*"، حدث جانبي عُقد خلال المنتدى الســياســي الرفيع المســتوى بشــأن التنمية المســتدامة لعام 2017، في يوليو/تمّوز 2017

عُرض إطار العمل خلال هذا الحدث الجانبي الذي شــاركت في تنظيمه اللجنة والوكالات التي توجد مقارها في روما، مع تسليط الضوء على المبادئ والمسائل التوجيهية الرئيسية التي تتسم بأهمية خاصة لمعالجة الأزمات الراهنة. وتم عرض أمثلة عن التعاون القطري بين الوكالات التي توجد مقارها في روما، مع الربط بين المســاعدة الإنســانية والتنمية على المدى الطويل. ورحّب المحاورون بإطار العمل باعتباره أداة فعالة لتلبية الاحتياجات والتكيّف مع تحديات محددة على غرار الهجرة وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل لأغراض الاستدامة؛ كما شددوا على أهمية استخدام نهج حقوق الإنسان، كما هي الحال في إطار العمل، ودعوا إلى اعتبار انعدام الأمن الغذائي بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي، وإلى تحسين المســاءلة. واعتُبرت اللجنة مهيئةً تمامًا لاســتخدام قوّتها الجامعة لدعم التحالفات والشــراكات بهدف ضــمّ الجهود وإيجاد حلول محلية. ولا بد من تعزيز العمل في مجال الوقاية، وما زالت البيانات ناقصة إلى حد كبير لا سيما بشأن أوجه التفاوت ضمن البلدان، مما قد يؤدي إلى نشوب نزاعات.